

AMAN  
Transparency Palestine



# تقرير مؤشّر الشفافية ومدى تطبيقه في أعمال الهيئات المحلية الفلسطينية

تقرير يشمل 16 بلدية في الضفة الغربية

سلسلة تقارير رقم 182



# 2021

# تقرير مؤشّر الشفافية ومدى تطبيقه في أعمال الهيئات المحلية الفلسطينية

آذار 2021

AMAN  
Transparency Palestine



يتقدم ائتلاف أمان بالشكر الجزيل للدكتور أيمن الزرو والباحثة لانا شماسنة لإعدادهما هذا التقرير، وللدكتور عزمي الشعبي وفريق أمان لإشرافه ومراجعته وتحريره له.

جميع الحقوق محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2021. مؤشر الشفافية ومدى تطبيقه في أعمال الهيئات المحلية الفلسطينية في الضفة الغربية.

إن الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة «أمان» قد بذل جهوداً في التحقق من المعلومات الواردة في هذه الدراسة، ولا يتحمل أي مسؤولية تترتب على استخدام المعلومات لأغراض خارج سياق أهداف الدراسة بعد نشرها.



## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
5	مقدمة
6	أهداف التقرير
6	منهجية إعداد المؤشّر
7	عينة الهيئات المحلية التي يشملها هذا التقرير
7	مبادئ فحص الشفافية في أعمال الهيئات المحلية
7	مؤشّر الشفافية الدولي
7	أهداف المؤشّر
8	الأبعاد الرئيسية للمؤشّر
8	أداة وأسئلة المؤشّر
9	المقياس المستخدم في التحليل
11	عرض وتحليل البيانات
23	النتائج
25	التوصيات
27	المراجع

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول
8	جدول رقم (1) عينة التقرير
9	جدول رقم (2) سلّم الدرجات
9	جدول رقم (3) تصحيح سلّم الدرجات
10	جدول رقم (4) جدول مؤشرات التقرير
11	جدول رقم (5) المقياس المستخدم في التحليل
12	جدول رقم (6) بيانات المؤشّر الأول
13	جدول رقم (7) بيانات المؤشّر الثاني
15	جدول رقم (8) بيانات المؤشّر الثالث
16	جدول رقم (9) بيانات المؤشّر الرابع
18	جدول رقم (10) بيانات المؤشّر الخامس
19	جدول رقم (11) النتائج النهائية لكل البلديات وفق تطبيق المؤشرات الخمس
20	جدول رقم (12) ملخص معدلات المؤشرات
21	جدول رقم (13) نتائج أعلى وأدنى محور للبلديات

## مقدمة

تلعب الهيئات المحلية دوراً هاماً في المجتمع الفلسطيني، وتمثل على اختلاف مستوياتها الشق الثاني للحكم الذي يعرف باسم الحكم المحلي، ويقوم بتقديم مختلف الخدمات اليومية للمواطنين، ونظراً لضخامة هذا القطاع مالياً وإدارياً، وارتباطه المباشر مع المواطنين، فإن ذلك يقتضي إدارته في بيئة عمل تعزز قيم النزاهة، ومبادئ الشفافية، ونظم المساءلة الداخلية والخارجية من أجل تحصينه ضد استغلال السلطة الممنوحة للقائمين عليه من أعضاء منتخبين وموظفين معيّنين، وذلك في إطار شامل يطلق عليه نظام النزاهة للوقاية من الفساد.

كما أنّ الهدف الاستراتيجي لجميع المجالس المحلية هو تنمية المجتمع المحلي، وتوفير خدمات البنية التحتية وتطويرها بصورة مطردة، من خلال اتباع أساليب ديمقراطية تعتمد على المشاركة والشفافية في نطاق المجلس المحلي، والمجتمع المحلي، والمؤسسات العامة والخاصة. وكاستنتاج أساسي، يعتمد تحقيق النزاهة، والشفافية، ومكافحة الفساد في البلديات، وكما هو الحال في جميع المرافق العامة، على أنّ الوقاية هي خير من العلاج.<sup>1</sup>

بعد مجيء السلطة، حدثت نقلة نوعية في علاقة الهيئات بالسلطة المركزية وبالمواطن، وصار لزاماً على هذه المؤسسات أن تنظر إلى دورها ومسؤولياتها والتزاماتها تجاه الأطراف ذات العلاقة بمنظور يحكمه القانون ويعزز مستوى أعلى من المساءلة الرسمية والشعبية. كما وأنّه صار من المهم لهذه المؤسسات أن تطور أنظمة ولوائح تضبط عملها وتوفر للمواطن الصلاحية والحق في الاطلاع على عملها وممارساتها. بل إن العديد من الهيئات المحلية هدفت إلى الارتقاء بمستوى التزامها بمعايير النزاهة والشفافية والمساءلة فطوّرت مدونات سلوك لعملها، وعبرت عن التزامها الأخلاقي الطوعي بمبادئ هذه المدونات. كما وأخذت العديد من هذه الهيئات في الاطلاع والاستعانة بغيرها من الهيئات والمؤسسات الإقليمية والدولية لتطوير نظم مساءلة مجتمعية وأدوات متابعة وتقييم لقياس أدائها والعمل على تطويره.

ورغم ذلك نجد أنّ هناك بعض الثغرات في التزام هذه الهيئات بمبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة. وقد يكون ذلك لبعض جوانب القصور في قانون الهيئات المحلية، أو لمحدودية القدرات التنظيمية لديها، أو لعدم فعالية أو ضعف ثقافة الإفصاح كممارسة ونهج يلتزم فيه صناع القرار في هذه الهيئات.

فمن الناحية القانونية، حددت المادة (15) من قانون الهيئات المحلية رقم (1) لعام 1997م وتعديلاته مهام ووظائف الهيئة التي يمارسها مجلس الهيئة ضمن حدود منطقة الهيئة المحلية، ويحق له أن يمارسها مباشرة بواسطة موظفيه ومستخدميه، أو أن يعهد بها أو ببعضها إلى متعهدين أو ملتزمين أو مقاولين، أو أن يعطي بها أو ببعضها امتيازات لأشخاص أو لشركات لمدة أقصاها ثلاث سنوات. كما وأجازت لمجلس الهيئة أن يعطي بها أو ببعضها امتيازات لأشخاص أو لشركات مدة تزيد عن ثلاث سنوات شريطة موافقة الوزير، بالإضافة إلى صلاحيته بإصدار الأنظمة أو اللوائح التنفيذية اللازمة لتنظيم أعمال الهيئة المحلية وتأمين مصالحها وحاجياتها.

كما أنّ الشفافية ونشر المعلومات والإفصاح عن الوثائق، يسهّل عملية المساءلة والمحاسبة من قبل المواطنين والمؤسسات والإعلام، ويقرّب أداء العاملين من النزاهة بصورة أفضل؛ لأنه يضع كل الأداء تحت المجهر، إضافة إلى أنّ النشر يكشف إمكانية تضارب المصالح، وبالتالي يقلل من فرص الفساد. كما أنّ الشفافية والإفصاح يساهمان في تعزيز وتقوية ثقة المواطن بالهيئة المحلية وبأدائها، لهذا فإن على الهيئات المحلية أن تلتزم بسياسة النشر والإفصاح بكل ما يتعلق بأعمالها، وخاصة في الشأن المالي والشأن الإداري، كأن تلتزم، وباستمرار، بنشر الموازنة السنوية، والتقارير المالية، والتقارير الإدارية، والخطة الاستراتيجية، وقرارات المجلس المحلي، وأدلة العمل، والأنظمة والإجراءات، ومدونات السلوك، وإعلانات التوظيف، وإعلانات العطاءات. ولا بأس أن تمتد عمليات النشر لتشمل السيرة الذاتية لرئيس المجلس المحلي، وجدول أعمال اجتماعات المجلس، ومحاضر الجلسات، وهيكلية الهيئة المحلية، وكيفية الاتصال مع رؤساء الدوائر والأقسام المختلفة.

1 الداعور، إسلام، مدى تطبيق معايير الحوكمة الجيدة في بلديات الضفة الغربية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل، 2008م، ص50-51.

هذه البنود وغيرها تشكل مجموعها ما يمكن تسميته «مؤشّر الشفافية»، الذي يعطي صورة عن مدى التزام الهيئة المحلية بسياسات النشر والإفصاح، وبيّن الجوانب التي تتميز بالوضوح في عمل الهيئة المحلية، وتلك التي يغلب عليها القصور.<sup>2</sup>

وعلى الرغم مما سبق، إلا أنّ التشريعات الفلسطينية المتعلقة بالحكم المحلي، لا تولي اهتماماً بمبادئ الشفافية. فمثلاً، تنص المادة (8) من قانون الهيئات المحلية لعام 1997 المتعلقة بجلسات مجالس الهيئات المحلية على أنه (يجوز للمجلس أن يسمح لأي شخص بحضور أي جلسة من جلساته إذا قرر ذلك أكثرية أعضائه الحاضرين للمشاركة في مناقشة الموضوع)، وهذا النص يعني أنّ الأصل في اجتماعات مجالس الهيئات المحلية أن تكون مغلقة، إلا في حالات معينة وبقرار من المجلس المحلي. كما أنّ المادة (36) من القانون، التي تنص على إعداد التقرير السنوي وإرسال نسخة منه إلى وزير الحكم المحلي، لا تنص على نشر التقرير لاطلاع المواطنين. وكذلك بالنسبة للموازنة السنوية (مادة 31)، والحساب الختامي (مادة 32)، حيث يتطلب إقرارها من المجلس المحلي ومصادقة الوزير عليها، دون الإشارة إلى موضوع النشر.<sup>3</sup>

وفي إطار تعزيز قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في عمل الهيئات المحلية، ركزت خطة ائتلاف أمان الاستراتيجية 2016-2020 على تعزيز نظام النزاهة للهيئات المحلية، ورفع الوعي المحلي بمكافحة الفساد، وتفعيل آليات المساءلة الداخلية والخارجية لديها. ويأتي هذا الاهتمام من ائتلاف أمان نظراً لأهمية الدور الذي تلعبه الهيئات المحلية بوصفها المسؤولة عن تقديم العديد من الخدمات اليومية للمواطنين، التي تشمل مجالات الحياة المتعددة والضرورية، حيث تتضمن أعمالها إيرادات ونفقات عالية، وتتولى العطاءات الخاصة بها، وتقوم بتعيين الموظفين الدائمين أو المؤقتين. كما أنّها تتخذ العديد من القرارات في الشأن المالي والإداري الذي يهم كافة المواطنين من سكان منطقة الهيئة المحلية.

وقد جاءت هذه الدراسة، التي ينفذها الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، استمراراً لفحص بيئة الشفافية في عمل الهيئات المحلية، حيث أنّ الائتلاف كان قد نظم دراسات سابقة خلال الأعوام الماضية استهدفت بلديات عديدة لفحص مؤشّر الشفافية فيها.

## الهدف العام للتقرير

يهدف تقرير مؤشّر الشفافية ومدى تطبيقه في أعمال الهيئات المحلية الفلسطينية إلى تطبيق المؤشّر على 16 هيئة محلية في الضفة الغربية، من أجل الوصول إلى نتائج وتوصيات حول مستوى الشفافية في تلك الهيئات المحلية بما يخدم تطوير أدائها وبلورة توصيات تساهم في سد الفجوات والثغرات التي تعيق وتؤثر على مستوى شفافتها.

## منهجية إعداد التقرير- تطبيق المؤشّر-

من أجل تحقيق هدف التقرير والتأكد من توفر المعلومات وإتاحتها أمام الجمهور بالطرق والآليات المختلفة والتزام الهيئة المحلية بتقديم المعلومات للمواطن، تم تحديد المحاور والأسئلة التي تندرج تحتها، وبعد تحديد عيّنة الهيئات المحلية المستهدفة، تم البدء بإعداد التقرير وتطبيق المؤشّر عبر جمع المعلومات من خلال الآليات الآتية:

- الدخول إلى المواقع الإلكترونية للهيئات المحلية، وصفحاتها على الفيسبوك، والبحث في بياناتها؛ لفحص مدى نشرها للمعلومات، وتوفيرها للبيانات التي يحتاجها المواطن.
- الاتصال هاتفياً مع الهيئات المحلية للتأكد من بعض الملاحظات، أو الاستفسار عن بعض المعلومات الناقصة: هل هي موجودة ولكن غير منشورة؟ أم أنّها غير موجودة لدى الهيئة المحلية؟
- مراسلة الهيئات المحلية عبر البريد الإلكتروني.

2 الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، تقرير مؤشّر الشفافية ومدى تطبيقه في أعمال الهيئات المحلية المصنفة (C) في الضفة الغربية، 2019م، ص-7.6.

3 الائتلاف للنزاهة والمساءلة أمان، نظام تقييم النزاهة في هيئات الحكم المحلي، بيئة النزاهة في بلدية رام الله «دراسة حالة»، 2014م، ص.33.

➤ وللتأكد من صحة ودقة الإجابات التي تؤكد عدم ممانعة الهيئة المحلية من تقديم المعلومات للمواطن حال طلبها، تمت زيارة مواقعها الإلكترونية على الانترنت أو صفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي، ومن ثم تم التواصل مع موظفين فيها حول وسائل توفير المعلومات للمواطن في حال لم توجد على مواقعها وما هي الطريق المثلى للحصول على تلك المعلومات (ايميل/عبر الهاتف/الحضور شخصيا لمقر البلدية).

## عيّنة الهيئات المحلية التي يشملها هذا التقرير

يشمل هذا التقرير عيّنة من البلديات الفلسطينية تغطي 16 هيئة محلية من الضفة الغربية، موضحة وفق الجدول الآتي:

جدول رقم (1): عيّنة التقرير

البلديات			
اليامون	بيت عنان	بدو	الرام
بيرزيت	سلفيت	الزبابدة	بيتونيا
حلقول	الظاهرية	سلواد	رام الله
بيت لحم	الدوحة	يطا	الخليل

## فحص مبادئ الشفافية في أعمال الهيئات المحلية

ينطلق فحص مبادئ الشفافية في نظام عمل الهيئات المحلية من المبادئ الآتية:

- حق الحصول على المعلومات: ويعنى به حق المواطنين بالحصول على كل المعلومات العامة المتصلة بأعمال الهيئة المحلية، بطريقة تلقائية ودون الحاجة لتبرير أو إثبات مصلحة خاصة للحصول عليها، والتأكيد على أنّ الهيئة التي تقرر حجب المعلومة ينبغي أن تتحمل المسؤولية عن هذا الحجب.
- فعالية تقديم المعلومات: على الهيئة المحلية جمع المعلومات بشكل دائم وحفظها وتحديثها، مثل (المعلومات عن أعضاء المجلس المحلي) السير الذاتية، الإفصاح عن الذمة المالية والممتلكات)، ومعلومات عن عملية اتخاذ القرارات (السابقة والحالية والمستقبلية)، ومعرفة أصحاب المصلحة أو ذوي العلاقة المحليين والدوليين، ومعلومات عن القرارات والمخرجات مثل التقارير المالية الإدارية والتعيينات وقضايا التخطيط.
- المعلومات ذات جدوى عالية: إذ يجب أن تكون المعلومات صحيحة وشاملة ومحدثة في حينه.

## مؤشّر الشفافية الدولي

يهدف مؤشّر الشفافية الدولي بشكل أساسي إلى التعرف على مدى تطبيقه في أعمال الهيئات المحلية من خلال التزامها بسياسات ومبادئ الإفصاح وتوفير المعلومات المتعلقة بعملها، إضافة إلى أنه يقوم بتزويد الباحثين والمختصين في الفروع المختلفة بأدوات تمكنهم من قياس مدى التزام الهيئات المحلية بسياسات ومبادئ الشفافية والإفصاح في عملها عن المعلومات ضمن ما يتيح أو يلزم به القانون.

## أهداف المؤشّر

يهدف المؤشّر بشكل محدد إلى:

- تقييم مدى توفر المعلومات المتعلقة بالهيئات المحلية والتعرف على نقاط القوة ومواطن الضعف في الإفصاح عنها .
- خلق التنافس وتشجيع الهيئات المحلية على نشر المعلومات، بهدف اتباع أفضل الممارسات السليمة بهذا الشأن.
- بلورة توصيات لتعزيز مبادئ الشفافية بالتعاون مع الهيئة المستهدفة.



## الأبعاد الرئيسية للمؤشّر

جرى تطبيق (44) سؤالاً وارداً في المؤشّر على الهيئات المحلية المستهدفة، بالاعتماد على المعلومات المتوفرة في (المواقع الإلكترونية وغيرها من وسائل جمع ونشر المعلومات)، وذلك كما يلي:

- معلومات عن المجلس المحلي المنتخب/ الجهاز التنفيذي: يشمل السير الذاتية، والإفصاح عن الذمم المالية.
- معلومات عن عملية اتخاذ القرارات بما يشمل (التخطيط الاستراتيجي، والخطط العملية، ومشاركة المواطنين وإدماجهم في عمل الهيئة المحلية، إضافة إلى المعلومات الخاصة بذوي المصلحة).
- معلومات حول التعليمات، والقرارات، والإدارة المالية، وإجراءات التعيين، والتخطيط والتنظيم، بالإضافة إلى قضايا أخرى لها شأن بالتعامل مع الجمهور مثل الخدمات، وشروط الحصول عليها، والضرائب.

## أداة وأسئلة المؤشّر

أوضحنا في الفقرة السابقة المحاور الأساسية التي تضمنها المؤشّر قيد الدراسة وفيما يلي نورد تفصيلاً بأهم الأسئلة التي تضمنتها أداة المؤشّر التي تم استخدامها في جمع المعلومات، وهنا ينبغي الإشارة إلى النقاط الآتية:

لقد تم اعتماد التوزيع التالي لل فقرات في عملية تصحيح فقرات الدراسة (المقابلة) على النحو التالي:

جدول رقم (2): سلّم الدرجات

درجة عالية جداً	درجة عالية	درجة متوسطة	درجة متدنية	درجة متدنية جداً
4	3	2	1	0

وقد تم اعتماد معيار التصحيح في تصحيح فقرات (المقابلة) وفق مقياس ليكرت المعتمد:

جدول رقم (3): تصحيح سلّم الدرجات

التقدير	مفتاح التصحيح لمقياس ليكرت(الخماسي)
ضعيف — درجة متدنية جداً	0.00-0.80
مقبول — درجة متدنية	0.81-1.61
جيد — درجة متوسطة	1.62-2.42
جيد جداً — درجة عالية	2.43-3.23
ممتاز — درجة عالية جداً	3.24-004.

تم تعديل الأداة لتناسب مع الواقع الفلسطيني وذلك بتعديل بعض الأسئلة أو حذفها، وفيما يلي محاور المؤشّرات الخمس ومكوناتها الفرعية:

جدول رقم (4): جدول مؤشرات التقرير

<b>المؤشّر الأول: معلومات حول الهيئة المحلية والموظفين والمؤسسات التابعة لها (12 مؤشراً)</b>
السيرة الذاتية لرئيس الهيئة المحلية
الإفصاح عن الموجودات والممتلكات الخاصة برئيس الهيئة المحلية بحد أقصى ٤ سنوات ماضية
الإفصاح عن دخل رئيس الهيئة المحلية (بيان سنوي عن دخل رئيس البلدية)
سجل المصالح المالية الخاصة لرئيس الهيئة المحلية أو أقاربه المباشرين
أسماء رؤساء الأقسام في الهيئة المحلية ومعلومات الاتصال بهم (البريد الإلكتروني وأرقام هواتفهم)
معلومات الاتصال بأعضاء ورئيس المجلس المحلي المنتخب
قائمة بأعضاء المجلس المحلي
جدول اجتماعات المجلس المحلي وخاصة الاجتماع القادم ويشمل (الساعة والتاريخ والمكان)
محاضر اجتماعات الجهاز التنفيذي أو المجلس المحلي خلال العامين الماضيين
ساعات دوام الهيئة المحلية
معلومات حول جهات الاتصال ومراكز تقديم الشكاوى والاعتراضات في الهيئة المحلية
قائمة بأسماء الجمعيات والمؤسسات والأشخاص المنتفعين من الهيئة المحلية
<b>المؤشّر الثاني: الإدارة العامة للهيئة المحلية (8 مؤشرات)</b>
مدونات سلوك لأعضاء المجالس المحلية والموظفين
الخطة الاستراتيجية للسنوات الخمسة القادمة
التقرير الإداري السنوي/تقرير الإنجازات
خطة مكافحة الفساد (الإجراءات والنشاطات الوقائية والملاحقات الجزائية)
الأنظمة والإجراءات والتعليمات واللوائح المعمول بها في الهيئة المحلية
الضرائب ورسوم الخدمات المقدمة من قبل الهيئة المحلية
جرد أصول وممتلكات الهيئة المحلية (الطرق، الشوارع، الأبنية... الخ)
قائمة الجمعيات، والشركات التي ساهمت الهيئات المحلية بشكل أساسي في تشكيلها
<b>المؤشّر الثالث: الإدارة المالية للهيئة المحلية (8 مؤشرات)</b>
موازنة العام الحالي
الموازنة المفصلة للعام الحالي
قائمة إيرادات الهيئة المحلية للعام الماضي
الموازنة المخططة والمنفذة للعام الماضي
كافة التعديلات التي أجريت على الموازنة الحالية
الدين العام
الذمم الدائنة على الهيئة المحلية لمزودي الخدمات والمقاولين
التقارير المالية السنوية المدققة
<b>المؤشّر الرابع: إجراءات التعيين (التوظيف) والمشتريات (8 مؤشرات)</b>
الإعلان عن الوظائف الشاغرة في الصحف المحلية، ووسائل الإعلام قبل ١٠ أيام من التاريخ المحدد لانتهاء التقديم
إجراءات ترقية وإقالة الموظفين، والإجراءات الجزائية بحقهم
عدد الموظفين كافة (يشمل موظفي عقود العمل المؤقتة والدائمة)
سياسة المشتريات العامة التي لا تتطلب المنافسة في عروض الأسعار وقيمتها والموردين
سياسة المشتريات العامة «وثيقة العطاءات» (طلبات الشراء، والعروض، والعطاءات)
حجم العمل الإضافي لكل عقد عمل
العقود العامة (الأشغال العامة والخدمات العامة التي تتطلب عقوداً مع مقاولين من القطاع الخاص) مع جميع مرفقاتها وملحقاتها خلال السنة الماضية
أسماء الخاسرين من المقاولين أو المتقدمين للعطاءات/ أو الجمعيات الاستشارية خلال السنة الماضية
<b>المؤشّر الخامس: التخطيط الحضري/المدني (8 مؤشرات)</b>

خطة التنمية المحلية: والتي تعني وجود (وثيقة محدثة تنظم استخدامات أراضي البلدية بأكملها، وتحدد شبكات الطرق والنقل، ومعدات البلدية، واستخراج المياه وأنظمة إمدادها، ونظام مياه الصرف الصحي والاتصالات وغيرها من البنى التحتية)
خطط التوسع الحضري (التنظيم والهيكلية التنظيمية)
نتائج النقاش العام/ الجلسات العامة مع الجمهور حول خطط الهيئات المحلية بما فيها معالجة الشكاوى والاقتراحات والتعليقات التي أدلى بها المواطنون حول هذا الموضوع
قائمة بالجمعيات/ الشخصيات المعنوية والأموال المستملكة (المصادرة) من قبل الهيئة المحلية والمبالغ المعينة لذلك خلال السنة الماضية
قائمة بأراضي الهيئات المتبادلة، أو المبيعة (المواقع والمبالغ المالية والتعويضات)
المواعيد النهائية أو المطلوبة للحصول على خدمة التراخيص
استخدامات أراضي الهيئة المحلية والتغييرات التي حصلت على استخداماتها
قائمة عقود الامتياز التي تملكها البلدية سواء بالاستخدام وحقوق التطور الحضري (أي التراخيص الممنوحة للاستخدام أو البناء في الأراضي المملوكة من قبل البلدية)

## المقياس المستخدم في التحليل

جدول رقم (5): المقياس المستخدم في التحليل

العلامة	الحالة
يشطب السؤال ولا يحسب في المعدل	في حال عدم الانطباق
العلامة الكاملة (4)	في حال نشرت المعلومة على الإنترنت
العلامة (3) أو (2)	تعطى إذا لم تنشر المعلومة على الإنترنت، ونشرت بإحدى الوسائل الأخرى وليس فيها نص قانوني
العلامة (1)	تعطى في حال لم تنشر المعلومة على الإنترنت ونشرت بإحدى الوسائل الأخرى وفيها نص قانوني
العلامة (0)	تعطى في حال لم تنشر المعلومة بأيّة وسيلة كانت وكان فيها نص قانوني

## الإطار التطبيقي لتقرير مؤشّر الشفافية ومدى تطبيقه في أعمال الهيئات المحلية الفلسطينية (تحليل البيانات)

جدول رقم (6) المتعلق بالمؤشّر الأول: معلومات حول الهيئة المحلية، والموظفين، والمؤسسات التابعة لها:

البلدية/ أسئلة المؤشّر الأول	السيرة الذاتية لرئيس الهيئة المحلية	الإفصاح عن الموجودات والممتلكات الخاصة	الإفصاح عن رئيس الهيئة المحلية (بيان سنوي عن دخل رئيس البلدية)	سجل المصالح المالية الخاصة لرئيس الهيئة المحلية أو أقاربه المباشرين	أسماء رؤساء الأقسام في الهيئة المحلية ومعلومات الاتصال بهم (البريد الإلكتروني وأرقام هواتفهم)	معلومات الاتصال بأعضاء ورئيس المجلس المحلي المنتخب	قائمة بأعضاء المجلس المحلي	جدول اجتماعات المجلس المحلي وخاصة الاجتماع القادم ويشمل (الساعة والتاريخ والمكان)	محاضر اجتماعات الجهاز التنفيذي أو المجلس المحلي خلال العامين الماضيين	ساعات دوام الهيئة المحلية	معلومات حول جهات الاتصال، ومراكز تقديم الشكاوى والاعتراضات في الهيئة المحلية	قائمة بأسماء الجمعيات والمؤسسات والأشخاص المنتفعين من الهيئة المحلية
الرام	0	0	0	0	0	2	1	0	0	4	4	0
بدو	0	0	2	0	2	0	0	2	4	4	4	4
بيت عنان	0	0	0	0	0	0	0	0	0	4	4	0
اليامون	0	0	0	0	0	0	0	0	0	4	4	0
الزبابدة	2	0	0	0	2	0	1	0	4	4	4	4
سلفيت	0	0	0	0	4	2	0	0	4	4	4	0
بيتونيا	0	0	0	0	2	2	2	0	0	4	4	0
بيرزيت	0	0	0	0	0	0	0	0	4	4	4	0
رام الله	4	0	0	0	2	0	4	0	4	4	4	2
سلواد	1	0	1	0	0	0	0	0	0	4	4	0
الظاهرية	0	0	0	0	0	0	0	0	4	0	4	2
حلحول	0	0	0	0	2	2	4	0	4	4	4	2
الخليل	4	0	0	0	0	1	4	1	1	4	4	2
يطا	0	0	0	0	3	0	4	0	4	4	4	2
الدوحة	0	0	0	0	0	0	4	4	0	4	4	0
بيت لحم	4	0	0	0	4	0	4	0	3	4	4	4
المتوسط لكل البلديات	0.93	0.00	0.18	0.00	1.31	0.56	1.75	0.43	2.25	4.00	3.75	1.56

فيما يتعلق بنتائج المحور الأول المتعلق بالمعلومات حول الهيئة المحلية، والموظفين، والمؤسسات التابعة لها، تُظهر الأرقام للبلديات المختلفة مستوى الإفصاح والنشر للمعلومات التي تتضمنها مؤشرات هذا المحور، إذ تظهر المؤشرات أو الأسئلة المتعلقة بالمعلومات حول جهات الاتصال، ومراكز تقديم الشكاوى والاعتراضات في الهيئة المحلية، وحول نشر ساعات دوام الهيئة المحلية، وأسماء رؤساء الأقسام والأعضاء للمجلس المحلي، ونوعاً ما محاضر الاجتماعات أنّها ذات درجات عالية نوعاً ما، وتبرز فيها نقاط القوة للبلديات من حيث النشر والإفصاح. حيث أظهرت نتائج تصفح المواقع للبلديات -بشكل عام- ونتائج المقابلات أنّ البلديات تقوم بنشر ساعات دوام الهيئة المحلية بكافة الوسائل على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، وفي مركز خدمات الجمهور في مقر البلدية وغيرها من الوسائل، وحتى في حالات تغيير ساعات الدوام لظروف استثنائية كجائحة كورونا، يتم الإعلان عن هذا التغيير بالوسائل سابقة الذكر، برز أيضاً الإفصاح عن آلية تقديم الشكاوى والاعتراضات كنقطة قوة لأغلب البلديات، فهناك صندوق لتقديم الشكاوى في مقر البلدية، وأيضاً على مواقع البلديات، ففي أغلب البلديات هناك أيقونة ومكان مخصص لتقديم طلب شكوى أو اعتراض، وكذلك بالإمكان فعل ذلك عبر مراسلات الفيسبوك، بالإضافة إلى ذلك، هناك نشر لقرارات الاجتماعات ومحاضرها على صفحة الفيسبوك، ولكن الإشكالية تكمن في أنّ المنشور يكون في بعض الأحيان مختصراً ولا يظهر كافة التفاصيل، أو أن يكون المنشور في بعض



المواقع متضمناً بعض الاجتماعات وليس بالضرورة أن يكون الالتزام بهذا النشر شاملاً لكل الاجتماعات بشكل دائم.

وفيما يتعلق بالأسئلة أو المؤشّرات المتعلقة بالسياسة الذاتية لرئيس الهيئة المحلية، والإفصاح عن دخله، والإفصاح عن ممتلكاته، والمصالح المالية الخاصة لرئيس الهيئة أو أقاربه المباشرين، والجمعيات والمؤسسات والأشخاص المنتفعين، ووسائل التواصل مع الرئيس والأعضاء ورؤساء الأقسام كأرقام الهواتف والبريد الإلكتروني، وجداول الاجتماعات القادمة للمجلس المحلي، فقد ظهرت بعض نقاط الضعف في هذا الجانب من حيث النشر والإفصاح، حيث أنّها حصلت على درجات أدنى من غيرها من المؤشّرات، ويعود ذلك لأسباب متعددة، حيث ظهر في المقابلات مثلاً أنّ رئيس البلدية معروف بشكل بديهي لأهل البلدة أو المدينة، أو لعدم وجود ضرورة في أحيان أخرى وفق ما بينته المقابلة لنشر ممتلكات الرئيس أو دخله باعتبارها معلومات خاصّة به، وفي أحيان أخرى لمعرفة الناس بممتلكاته وخاصة في حالات البلديات الصغيرة، وبالإضافة إلى أنّ ذلك يظهر في إقرارات الذمم المالية وبالتالي لا داعي لنشره للعامّة لكونه موجوداً بطبيعة الحال لدى هيئة مكافحة الفساد.

وفيما يتعلق بأرقام رؤساء البلديات والأعضاء فلا تلتزم بعض البلديات أحياناً بالنشر والإفصاح عنها بشكل مباشر ودائم، ويعزى ذلك لنفس السبب وهو معرفة الناس والمواطنين والمجتمع المحلي لرؤساء وأعضاء الهيئة المحلية وبالتالي هم معروفون تلقائياً وبالإمكان التواصل معهم بشتى الطرق، وبخاصة في البلديات الصغيرة، وفي أحيان أخرى يتم تبرير عدم النشر بأنّه من الممكن التواصل مع البلدية عبر أرقامها الرسمية ويتم التحويل للرئيس أو العضو المقصود.

وفيما يتعلق بجدول الاجتماعات القادمة للمجلس المحلي، ظهر في هذا الجانب أنّ ما ينشر هو فقط الاجتماع الأسبوعي للمجلس البلدي، أمّا الاجتماعات القادمة للمجلس البلدي بجدول لمواعيدها فلا يتم النشر عن أوقات انعقادها مسبقاً، والمبرر لذلك أنّ الاجتماعات التي تنشر هي فقط ما تتعلق مواضيعها ومخرجاتها بالمواطنين وتمسهم بشكل مباشر، فيتم إعلامهم بانعقاد مثل هذه الاجتماعات وهذا ما يتعلق بالدعوة للاجتماع الأسبوعي للمجلس البلدي، أما الاجتماعات الأخرى فتكون لمناقشة سياسات واستراتيجيات وقرارات داخلية ضمن المجلس البلدي لذلك لا يتم الإفصاح عن مواعيدها. وأخيراً فيما يتعلق بأسماء الجمعيات أو الشركات أو الأشخاص المنتفعين من البلدية، فقد برزت نقطة ضعف في الإفصاح عنها إلى حد ما في بعض البلديات، ويعزى ذلك وفق المقابلات إلى أنّ أغلب المنتفعين من البلدية هم المواطنون بشكل عام وليس الشركات.

#### جدول رقم (7) المتعلق بالمؤشّر الثاني: الإدارة العامة للهيئة المحلية:

البلدية/ أسئلة المؤشّر الثاني	مدونات سلوك لأعضاء المجالس المحلية وموظفيها.	الخطة الاستراتيجية للسنوات الخمس القادمة.	التقرير الإداري السنوي/ تقرير الإنجازات.	خطة مكافحة الفساد (الإجراءات والنشاطات الوقائية والملاحقات الجزائية).	الأنظمة والإجراءات والتعليمات واللوائح المعمول بها في الهيئة المحلية.	الضرائب ورسوم الخدمات المقدمة من قبل الهيئة المحلية.	جرد أصول وممتلكات الهيئة المحلية (الطرق، والشوارع، والأبنية... إلخ).	قائمة الجمعيات، الشركات التي ساهمت الهيئات المحلية بشكل أساسي في تشكيلها.
الرام	0	2	2	لا ينطبق	0	1	2	لا ينطبق
بدو	0	4	4	0	0	2	4	لا ينطبق
بيت عنان	0	0	3	0	0	2	0	لا ينطبق
اليامون	0	0	2	لا ينطبق	0	3	0	لا ينطبق
الزيابدة	0	0	2	0	0	4	0	2
سلفيت	0	0	4	0	4	4	2	4
بيتونيا	0	0	2	0	0	0	0	0
بيرزيت	0	2	4	0	1	2	0	2

رام الله	0	2	4	0	4	4	4	2
سلواد	0	1	2	1	0	4	0	2
الظاهرية	0	2	3	0	0	2	0	2
حلحول	0	0	4	0	4	2	4	4
الخليل	0	2	0	0	0	4	4	4
يطا	4	0	3	0	0	4	2	0
الدوحة	0	0	4	0	0	1	0	2
بيت لحم	0	0	4	0	0	4	0	2
المتوسط	0.25	0.93	2.93	0.07	0.81	2.68	1.37	2.16

فيما يتعلق بنتائج المحور الثاني المتعلق بالإدارة العامة للهيئة المحلية، تُظهر الأرقام للبلديات المختلفة مستوى الإفصاح والنشر للمعلومات التي تتضمنها مؤشرات هذا المحور، حيث برزت نقاط القوة للبلديات من حيث النشر والإفصاح فيما يتعلق بالتقارير الإدارية السنوية/ تقارير الإنجازات، وأظهرت نتائج التصفح للمواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي ووفق المقابلات أنّ أغلب البلديات تنشر إنجازاتها وتقاريرها السنوية وأعمالها إمّا على الفيسبوك ضمن فيديوهات وصور تعرض ذلك، أو في بعض الأحيان ضمن أيقونة التقارير الإدارية أو الإنجازات على المواقع الإلكترونية، فيما شكّل ذلك في بلديات أخرى نقطة ضعف لديها حيث إنّها لا تنشر تقارير سنوية متكاملة -بمعنى التقارير- لإنجازاتها وأعمالها، وإنّما يكون النشر كأخبار يومية عبر الفيسبوك لإنجازاتها.

وفيما يتعلق بالنشر حول الضرائب ورسوم الخدمات، فشكّل ذلك نقطة قوة في بعض البلديات التي تنشر عبر موقعها الإلكتروني الرسمي كل الخدمات التي تقدمها برسومها صراحة وبشكل مباشر، أو تقوم بنشر خصومات الرسوم على الخدمات عبر الفيسبوك، وكذلك تكون الخدمات العامة المقدمة مربوطة بوصول يوضح الرسوم والضرائب لهذه الخدمات. أمّا فيما يتعلق بالإفصاح والنشر عن جرد ممتلكات البلديات من طرق وشوارع، فكانت تشكّل نقطة قوة في بعض البلديات التي تنشر هذه المعلومات في مبنى البلدية. وكذلك عبر الفيسبوك أكثر من المواقع الرسمية حول الشوارع والطرق وخاصة عند وجود مشروع تنموي تطويري للبلدة ضمن المخططات الهيكلية، بينما شكلت في بلديات أخرى نقطة ضعف لعدم نشر ما يتعلق بها أو الإفصاح عنها على مواقعها الرسمية.

وفيما يتعلق بالإفصاح عن الجمعيات والشركات التي ساهمت البلدية بشكل أساسي في تشكيلها، فهنا شكّل هذا المؤشر نقطة قوة لصالح بعض البلديات التي أفادت وفق المقابلات وخلال التصفح للمواقع أنّها تنشر حول مرافقها، وحول المراكز والجمعيات التي ساهمت بشكل أساسي في تشكيلها، بينما شكّل في بلديات أخرى نقطة ضعف بالنسبة لها، ويعزى ذلك وفق ما أفادت المقابلات إلى أنّه لا وجود لمثل هذه الشركات أو الجمعيات التي ساهمت بتشكيلها، وأنها تقدم دعماً ومساعدة للجمعيات والمؤسسات ولكنّها لم تقم بتشكيلها بشكل أساسي.

في المقابل برزت نقاط ضعف البلديات في مؤشرات وأسئلة أخرى يتضمنها هذا المحور كالإفصاح والنشر لمُدونات السلوك، حيث أفادت نسبة كبيرة من البلديات أنّها لا تقوم بنشرها بشكل علنيّ وتكتفي بنشرها داخلياً (داخل البلدية فقط للموظفين)، ويعزى ذلك وفق ما أفاد به المتحدثون باسم تلك البلديات إلى أنّ ذلك قد لا يهم المواطنين وهو متعلق بطبيعة علاقات العمل والزملاء، فيما شكّل المؤشر المتعلق بنشر الخطة الاستراتيجية نقطة ضعف في أغلب البلديات، ويرجع ذلك وفق ما توصلت له نتائج التصفح للمواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي إلى أنّ ما ينشر حول الخطة الاستراتيجية إمّا أن يكون مختصراً لها وبشكل مبسط جداً ولا يعرض الأهداف الاستراتيجية بالتفصيل وآلية تحقيقها وغيرها من الأمور الأساسية التي يجب أن تعرض بالخطة الاستراتيجية، وإمّا أن تكون الأيقونة التي تحمل عنوان الخطة الاستراتيجية عبر الموقع الإلكتروني فارغة ولا تعرض محتواها ربما لخلل في المواقع.

كما أنّ المؤشر الخاص بخطة مكافحة الفساد شكّل نقطة ضعف في أغلب البلديات من حيث النشر والإفصاح ويرجع ذلك إلى إفادة البلديات بأنّها لا تنشرها لأنّها غير ملزمة بالنشر، وأنّها تتبع لخطة مكافحة الفساد المعممة من قبل هيئة مكافحة الفساد والمنشورة على موقع وزارة الحكم المحلي، وفي إفادة أخرى أنّ البلديات لا تتواجد فيها من الأساس خطة لمكافحة الفساد وتتبع أيضاً لتعليمات الوزارة في هذا المجال. وأخيراً وفيما يتعلق بالأنظمة والإجراءات واللوائح المعمول بها في الهيئة المحلية، شكّل هذا المؤشر أيضاً نقطة ضعف في أغلب البلديات من حيث الإفصاح عنها، لإفادة بعض البلديات بعدم إلزامها بنشرها، أو أنّها تعمل وفق ما هو منشور على موقع وزارة الحكم المحلي وبالتالي

لا يتم نشرها على صفحة البلدية ومواقعها الرسمية، وفي أحيان أخرى لرؤية البلدية عدم ضرورة النشر لها لعدم اهتمام المواطنين بها، إلا ما يتعلق منها بأنظمة وإجراءات مباشرة بالتعامل مع المواطنين.

جدول رقم (8): المؤشّر الثالث المتعلق بالإدارة المالية للهيئة المحلية:

البلدية/ أسئلة المؤشّر الثالث	موازنة العام الحالي	الموازنة المفصلة للعام الحالي	قائمة إيرادات الهيئة المحلية للعام الماضي	الموازنة المخططة والمنفذة للعام الماضي	كافة التعديلات التي أُجريت على الموازنة الحالية	الدين العام	الذمم الدائنة على الهيئة المحلية لمزودي الخدمات والمقاولين	التقارير المالية السنوية المدققة
الرام	4	4	4	4	4	4	4	2
بدو	4	4	4	4	0	4	لا ينطبق	4
بيت عنان	4	4	4	4	0	4	4	4
اليامون	0	0	4	4	لا ينطبق	4	4	0
الزيابدة	4	0	4	4	لا ينطبق	4	4	4
سلفيت	3	3	0	3	لا ينطبق	4	4	4
بيتونيا	0	0	4	2	0	4	4	3
بيرزيت	3	3	0	3	لا ينطبق	3	3	3
رام الله	0	0	1	0	0	1	1	4
سلواد	4	4	4	0	0	4	4	3
الظاهرية	0	0	0	2	0	2	2	2
حلحول	0	0	4	2	0	4	0	2
الخليل	0	0	4	4	لا ينطبق	4	4	4
يطا	0	0	0	0	0	0	0	4
الدوحة	0	0	0	1	0	0	4	4
بيت لحم	0	0	0	0	0	0	0	0
المتوسط	1.62	1.37	2.31	2.31	0.36	2.87	2.80	2.93

فيما يتعلق بنتائج المحور الثالث المتعلق بالإدارة المالية للهيئة المحلية، تُظهر الأرقام للبلديات المختلفة مستوى الإفصاح والنشر للمعلومات التي تتضمنها مؤشرات هذا المحور، فبرزت نقاط القوة للبلديات من حيث النشر والإفصاح فيما يتعلق بالإفصاح عن موازنة العام الحالي وترتبط به نقطة نشر الموازنة بتفاصيلها، ففي حين التزمت بعض البلديات بنشرها على مواقعها الإلكترونية، كانت بلديات أخرى تنشر ملخص الموازنة أو ما يعرف باسم موازنة المواطن كونها أسلس وأقرب لفهم المواطنين، وليست بالتفاصيل، بينما شكّلت هذه النقطة في بلديات أخرى نقطة ضعف لديها، حيث إن تلك البلديات لم تنشر موازنتها للعام 2020 حتى وقت إجراء الدراسة والتصفح للمواقع والمقابلات، وذلك إمّا لأنها قيد الإعداد أو لأنها ما زالت بحاجة لمصادقة من وزارة الحكم المحلي.

وبرز نشر إيرادات الهيئة المحلية للعام الماضي في أغلب البلديات بشكل عام كنقطة قوة، حيث التزمت بنشرها ضمن الموازنة والتقارير المالية لذلك العام عبر مواقعها الرسمية الإلكترونية، بينما لم يتم نشر الإيرادات في ست بلديات من أصل ست عشرة بلدية تم فحصها، ما شكّل نقطة ضعف لها في هذا الجانب. وفيما يتعلق بالموازنة المخططة والمنفذة للعام الماضي فتفاوتت ما بين نقطة قوة لبعض البلديات ونقطة ضعف لأخرى؛ فهناك بلديات قامت بنشر الموازنة المخططة والمنفذة بشكل صريح ومباشر على الموقع الإلكتروني الرسمي وبشكل أقل عبر الفيسبوك، وبلديات أخرى لم تقم بالنشر على مواقعها الرسمية.

أما فيما يتعلق بنشر التعديلات التي أُجريت على موازنة العام الحالي والإفصاح عنها، فشكّلت نقطة ضعف في أغلب البلديات ولم تؤثر في بلديات أخرى، ففي البلديات التي شكّلت فيها نقطة ضعف كان ذلك نظراً لعدم نشرها لها إما

لأنّها لم تقم بالنشر أصلاً، أو لأنّها تنتظر الرد والمصادقة من قبل وزارة الحكم المحلي، أما بخصوص البلديات التي لم تؤثر عليها هذه النقطة فهي تلك التي لم تجر تعديلات على موازنتها. وفيما يتعلق بالدين العام والذمم الدائنة، شكّلت تلك البنود نقاط قوة في أغلب البلديات التي قامت بنشرها، وأفادت المقابلات أنّ النشر إما أن يكون ضمن الموازنة -موازنة المواطن- التي تبين ذلك الجانب، أو ضمن التقارير المالية.

وأخيراً فيما يتعلق بنشر التقارير المالية المدققة، فشكّلت هذه البنود في الكم الأكبر من البلديات نقطة قوة كونها تنشر تلك التقارير عبر الموقع الإلكتروني الرسمي أكثر من غيرها من الوسائل، بينما شكّلت نقطة ضعف لعدد قليل من البلديات التي ظهر وفق التصفح للمواقع أنّها لم تنشر تقارير لعدد من السنوات، وإنّما يوجد مثلاً تقرير لسنة واحدة فقط أو لأشهر معينة من سنة واحدة، وبالتالي هذا لا يكفي لإبراز الشفافية والإفصاح الدائم، وفي أحيان أخرى شكّلت هذه النقطة نقطة ضعف لبلديات أخرى نظراً لوجود خلل فني في المواقع التي لا تعرض محتوى الأيقونة، أو لعدم النشر فيها من الأساس وفق إفادة بعض المقابليين.

المؤشّر الرابع: إجراءات التعيين (التوظيف)، والمشتريات

جدول رقم (9): إجراءات التعيين (التوظيف) والمشتريات

البلدية/ أسئلة المؤشّر الرابع	الإعلان عن الوظائف الشاغرة في الصحف المحلية، ووسائل الإعلام قبل ١٠ أيام من التاريخ المحدد لانتها التقديم	إجراءات ترقية وإقالة الموظفين والإجراءات الجزائية بحقهم	عدد الموظفين كافة (يشمل موظفي عقود العمل المؤقتة والدائمة)	سياسة المشتريات العامة التي لا تتطلب المنافسة في عروض الأسعار وقيمتها والموردين	سياسة المشتريات العامة "وثيقة العطاءات"، (طلبات الشراء، والعروض، والعطاءات)	حجم العمل الإضافي لكل عقد عمل	العقود العامة (الأشغال العامة، والخدمات العامة، التي تتطلب عقوداً مع مقاولين من القطاع الخاص) مع جميع مرفقاتها وملحقاتها خلال السنة الماضية	أسماء الخاسرين من المقاولين أو المتقدمين للعطاءات/ أو الجمعيات الاستشارية خلال السنة الماضية
الرام	4	0	0	0	3	0	0	0
بدو	4	0	0	0	4	لا ينطبق	4	0
بيت عنان	4	0	2	0	4	0	0	2
اليامون	4	0	0	0	4	0	0	0
الزبابدة	4	0	0	0	4	0	4	0
سلفيت	4	0	4	0	4	0	0	0
بيتونيا	2	0	0	0	4	0	0	0
بيرزيت	4	0	0	0	4	0	0	0
رام الله	4	0	1	0	4	0	4	0
سلواد	4	0	0	0	4	0	0	0
الظاهرية	4	0	0	0	2	0	0	0
حلحول	4	0	0	0	1	0	0	0
الخليل	4	0	0	2	4	0	2	2
يطا	4	0	1	0	4	0	4	0
الدوحة	0	0	0	0	4	0	0	0
بيت لحم	4	0	0	0	2	0	0	0
المتوسط	3.62	0.00	0.5	0.12	3.5	0.00	1.12	0.25



فيما يتعلق بنتائج المحور الرابع المتعلق بإجراءات التعيين (التوظيف) والمشتريات، تشير الأرقام للبلديات المختلفة إلى مستوى الإفصاح والنشر للمعلومات التي تتضمنها مؤشرات هذا المحور؛ فبرزت نقاط القوة للبلديات من حيث النشر والإفصاح عن الوظائف الشاغرة وبالإجراءات اللازمة والتي شكلت نقطة قوة تقريباً في كل البلديات التي تعمل على نشر هذه الإعلانات على موقعها عبر الفيسبوك، وكذلك عبر أيقونة وظائف شاغرة على الموقع الإلكتروني الرسمي، وفي الصحف المحلية الرسمية، أما في عدد قليل جداً من البلديات التي لا تعلن عن الوظائف الشاغرة عبر النشر على المواقع والبلديات التي تكون أيقونة الوظائف الشاغرة على الموقع الخاص بها معطلة ولا تعرض محتواها فشكّلت نقطة ضعف بالنسبة لها.

أمّا فيما يتعلق بالإفصاح عن سياسة المشتريات العامة «وثيقة العطاءات»، (طلبات الشراء، والعروض، والعطاءات)، فشكّلت هذه النقطة نقطة قوة في أغلب البلديات نتيجة لقيامها بنشر وثيقة إعلانات طرح العطاء ونتيجته، إضافة إلى نشرها كأخبار في مرحلة تنفيذ المشروع موضوع العطاء، بينما شكلت النسبة الأكبر من فقرات هذا المحور نقاط ضعف في عدد كبير من البلديات، فعلى سبيل المثال وفيما يتعلق بإجراءات ترقية وإقالة الموظفين والإجراءات الجزائية بحقهم، أفادت أغلب البلديات في المقابلات وكذلك نتائج التصفح للمواقع بأنه لا يوجد نشر لها، ويعزى ذلك وفق ما أفادت به المقابلات إلى أنه لا داعي لنشرها ولا يوجد ما يلزم البلدية بالقيام بالنشر كونه لا يهم المواطنين من جهة وأنه شأن داخلي متعلق بالموظفين فقط من جهة أخرى، وفيما يتعلق بعدد الموظفين كافة (يشمل موظفي عقود العمل المؤقتة والدائمة) فشكّلت تلك المسألة أيضاً نقطة ضعف للعديد من البلديات التي لا تقوم بنشرها على مواقعها الرسمية، ربما لرؤيتها بعدم أهمية نشرها، وأحياناً في عدد ضئيل من البلديات التي أشارت إلى أنها تقوم بنشر أعداد الموظفين ضمن تقاريرها المالية النهائية.

أمّا فيما يتعلق بالإفصاح عن سياسة المشتريات العامة التي لا تتطلب المنافسة في عروض الأسعار وقيمتها والموردين، فأفادت كل البلديات أنها لا تنشرها كونها تتبع نظام الشراء العام الذي يحتوي التنظيم الشامل لكل هذه السياسات والأمور ما يلغي الحاجة لنشرها من قبل البلدية، بالإضافة إلى ذلك شكلت النقطة المتعلقة بحجم العمل الإضافي لكل عقد عمل نقطة ضعف للبلديات كونها لا تقوم بنشر ذلك، في حين أشارت بعض البلديات إلى أن هذه المعلومات تكون موضحة في عقود العمل لكنها لا تنشر على المواقع الرسمية.

وفيما يتعلق بالإفصاح عن العقود العامة (الأشغال العامة، والخدمات العامة، التي تتطلب عقوداً مع مقاولين من القطاع الخاص) فشكّلت أيضاً نقطة ضعف للبلديات التي قليلاً ما تقوم بالنشر وصولاً لدرجة عدم نشر تلك العقود على الإطلاق، مكثفية بالإعلان عن الجهة التي تنفذ المشروع وفق إرساء العطاء عليها ضمن أخبارها على الفيسبوك أو ضمن تقارير إنجازات ونشاطات البلدية.

وأخيراً فيما يتعلق بالإفصاح عن أسماء الخاسرين من المقاولين أو المتقدمين للعطاءات أو الجمعيات الاستشارية، فشكّلت نقطة ضعف في كل البلديات التي أشارت إلى أنها لا تنشر أسماء الخاسرين من المتقدمين للعطاءات على مواقعها الإلكترونية أو على موقعها على الفيسبوك، نتيجة كون جلسة فتح وإرساء العطاءات علنية وبالتالي يصبح من المعروف للمجتمع المحلي ولكل المتقدمين من هو الرابع والخاسر.

## المؤشّر الخامس: التخطيط الحضري/ المدني

جدول رقم (10): مؤشّر التخطيط الحضري/ المدني

البلدية	خطة التنمية المحلية <sup>4</sup>	خطط التوسع الحضري (التنظيم والهيكلية التنظيمية)	نتائج النقاش العام/الجلسات العامة مع الجمهور حول خطط الهيئات المحلية <sup>5</sup>	قائمة بالجمعيات/الشخصيات المعنوية والأموال المستملكة (المصادرة) من قبل الهيئة المحلية والمبالغ المعينة لذلك خلال السنة الماضية	قائمة بأراضي الهيئات المتبادلة، أو المباع (المواقع والمبالغ المالية والتعويضات)	المواعيد النهائية أو المطلوبة للحصول على خدمة التراخيص	استخدامات أراضي الهيئة المحلية والتغييرات التي حصلت على استخداماتها	قائمة عقود الامتياز التي تملكها البلدية <sup>6</sup>
الرام	2	2	4	لا ينطبق	4	0	لا ينطبق	لا ينطبق
بدو	4	0	0	لا ينطبق	لا ينطبق	2	4	لا ينطبق
بيت عنان	4	4	0	لا ينطبق	لا ينطبق	0	لا ينطبق	4
اليامون	0	2	4	لا ينطبق	لا ينطبق	0	لا ينطبق	لا ينطبق
الزيابدة	4	1	0	لا ينطبق	لا ينطبق	0	4	لا ينطبق
سلفيت	4	4	0	لا ينطبق	لا ينطبق	2	4	4
بيتونيا	0	4	0	لا ينطبق	لا ينطبق	1	لا ينطبق	لا ينطبق
بيرزيت	0	2	0	0	0	3	3	0
رام الله	4	4	0	4	2	2	4	3
سلواد	4	1	1	لا ينطبق	2	4	4	لا ينطبق
الظاهرية	2	1	2	4	لا يطبق	2	4	4
حلحول	4	0	1	لا ينطبق	لا ينطبق	2	4	0
الخليل	4	0	1	0	0	1	4	0
يطا	4	4	2	لا ينطبق	1	1	2	4
الدوحة	4	0	0	0	0	0	0	0
بيت لحم	2	0	2	0	0	4	0	0
المتوسط	2.87	1.81	1.06	1.33	0.60	1.50	3.08	1.90

فيما يخص نتائج المحور الخامس المتعلق بالتخطيط الحضري/ المدني، تُظهر الأرقام للبلديات المختلفة مستوى الإفصاح والنشر للمعلومات التي تتضمنها مؤشرات هذا المحور، فبرزت نقاط القوة للبلديات من حيث النشر والإفصاح فيما يتعلق بالإفصاح عن خطة التنمية المحلية، حيث شكلت نقطة قوة لعدد كبير من البلديات التي قام معظمها بنشر الخطة على مواقعها الإلكترونية الرسمية بشكل أكبر، فيما قامت بلديات أخرى بنشرها عبر موقعها على الفيسبوك. أما الفقرات المتبقية في هذا المحور فشكّل أغلبها نقاط ضعف للبلديات، كتلك المتعلقة بالإفصاح عن خطط التوسع الحضري التي قام عدد قليل جداً من البلديات بنشرها (بلدية واحدة قامت بنشر مخطط لغرض تنظيم الشوارع والخطوط المرورية)، أما الجزء الأكبر من البلديات فلا تقوم بنشر تلك المخططات، ويعزى السبب في ذلك حسب ما أفادت به المقابلات إلى أنّ المخططات الهيكلية والتوسع الحضري يتم إجراء التعديلات عليها أو تصميمها كل فترة زمنية طويلة وبالتالي لا تنشر دائماً. أما فيما يتعلق بنشر نتائج النقاش العام مع الجمهور فيما يتعلق بنقاشاتهم حول الخطط والشكاوى، فشكّل أيضاً نقطة ضعف نتيجة لإفادة المقابلين بأنه لا يتم نشر هذه النتائج في جزء من البلديات، في حين أفادت بلديات أخرى أنه يتم النشر حول عقد هذه اللقاءات دون نشر النتائج الأمر الذي ظهر أيضاً خلال تصفح المواقع. أما فيما يتعلق بالإفصاح عن قائمة بالجمعيات/ الشخصيات المعنوية والأموال المستملكة (المصادرة) من

4 تعني وجود وثيقة محدثة تنظم استخدامات أراضي البلدية بأكملها، وتحدد شبكات الطرق والتنقل، ومعدات البلدية، واستخراج المياه وأنظمة إمدادها، ونظام مياه الصرف الصحي والاتصالات وغيرها من البنى التحتية.

5 بما فيها معالجة الشكاوى والاقتراحات والتعليقات التي أدلى بها المواطنون حول هذا الموضوع

6 سواء بالاستخدام وحقوق التطور الحضري (أي التراخيص الممنوحة للاستخدام أو البناء في الأراضي المملوكة من قبل البلدية).

قبل الهيئة المحلية والمبالغ المعينة لذلك خلال السنة الماضية فحصل على أدنى الدرجات نتيجة تأكيد أغلب البلديات ضمن المقابلة أنه لم تحصل في البلدية أيّة حالة استملاك ومصادرة من قبل.

وكذلك الأمر فيما يتعلق بنشر قائمة بأراضي الهيئات المتبادلة، أو المباعية (المواقع والمبالغ المالية والتعويضات) فأشار عدد كبير من البلديات خلال المقابلة إلى عدم حدوث أيّة حالات بيع أو تبادل للأراضي في البلدية من قبل، فيما قام عدد ضئيل من البلديات التي حصل فيها ذلك بنشره كأخبار على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك. أما فيما يتعلق بالإفصاح عن المواعيد النهائية أو المطلوبة للحصول على خدمة التراخيص فأشار عدد قليل من البلديات إلى أن تلك المعلومات منشورة ضمن دليل خدمات الجمهور، في حين أشارت بلديات أخرى والتي شكلت العدد الأكبر ضمن المقابلة إلى أنها لا تقوم بنشر مواعيد نهائية للحصول على خدمة التراخيص ويعزى ذلك وفق قولها إلى أنّ الحصول على خدمة التراخيص يمر بإجراءات معينة وضرورية ويعتمد حصول المواطن على الرخصة على مدى كونه ملتزماً ومسرّعاً بالإجراءات، فلا يمكن تحديد موعد نهائي لذلك وإنما يعتمد على المواطن نفسه، بينما أشارت بلديات أخرى وهو ما ظهر هذا خلال التصفح للمواقع إلى أنه يتم نشر التراخيص الصادرة وعلى المواطنين الذهاب للاستلام. وفيما يتعلق بالإفصاح عن استخدامات أراضي الهيئة المحلية والتغييرات التي حصلت على استخداماتها فشكّل في بعض الأحيان نقطة قوة وفي أحيان أخرى نقطة ضعف، فهناك بلديات حصلت فيها تغييرات باستخدامات الأراضي وأشارت إلى قيامها بنشر ذلك، بينما أشارت بلديات أخرى إلى أنه لم تحصل لديها أية حالات تغيير في استخدام أراضيها. وأخيراً فيما يتعلق بالإفصاح عن قائمة عقود الامتياز التي تملكها البلدية فأشارت أغلب البلديات إلى أنها لا تمتلك مثل تلك العقود ما شكّل نقطة ضعف بالنسبة لها. في حين أشارت بلديات أخرى إلى أنها تقوم بنشر ما يتعلق بها على مواقعها الرسمية ما شكّل نقطة قوة بالنسبة لها، ما يظهر أن هذه النقطة كانت نقطة قوة وضعف بنفس الوقت.

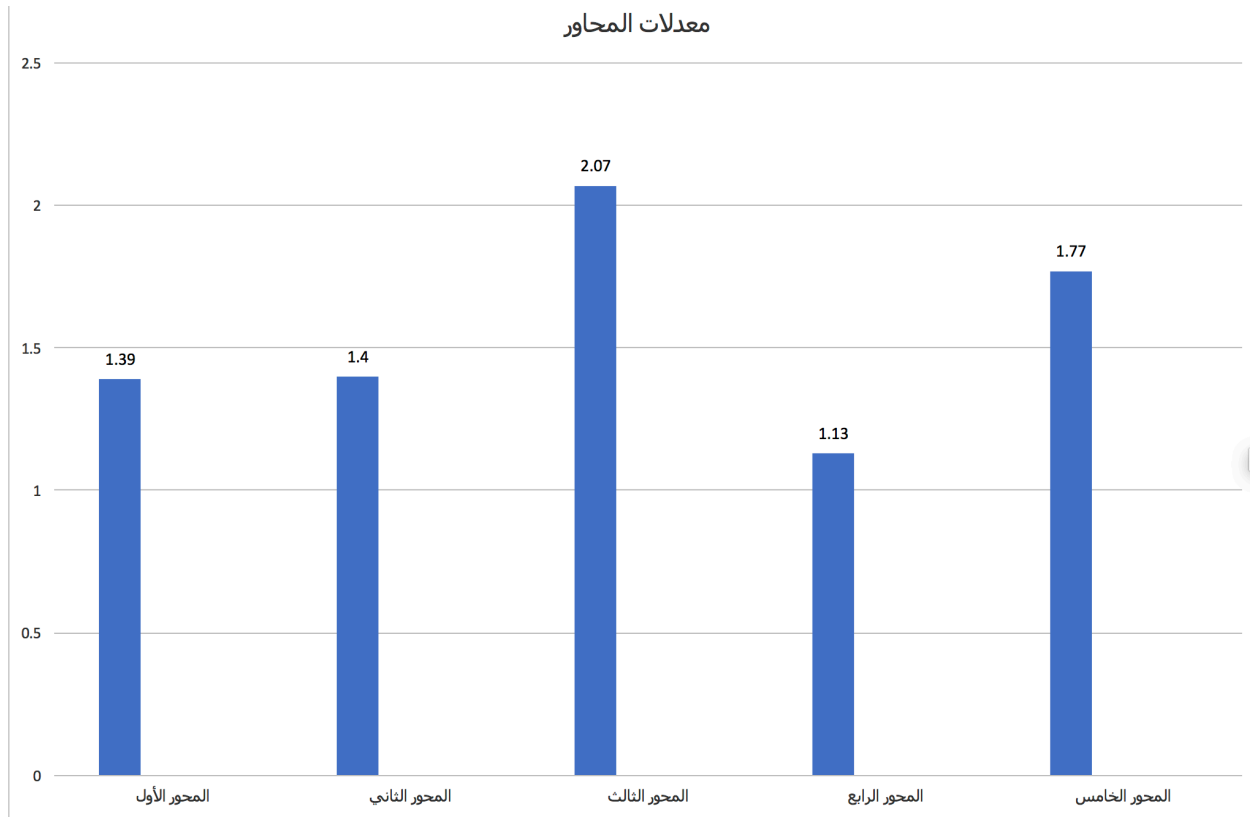
جدول رقم (11) المتعلق بالنتائج النهائية لكل البلديات وفق تطبيق المؤشرات الخمس:

البلدية	معلومات حول الهيئة المحلية، والموظفين، والمؤسسات التابعة لها	الإدارة العامة للهيئة المحلية	الإدارة المالية للهيئة المحلية	إجراءات التعيين (التوظيف) والمشتريات	التخطيط الحضري/ المدني
الرام	0.91	1.16	3.75	0.87	2.40
بدو	1.66	2.00	3.42	1.5	2.00
بيت عنان	0.91	0.71	3.50	1.5	2.40
اليامون	0.83	0.83	2.28	1	1.20
الزيابدة	1.58	1.00	3.42	1.5	2.20
سلفيت	1.66	2.25	3.00	1.5	2.57
بيتونيا	1.16	0.25	2.12	0.75	1.25
ببرزيت	1	1.37	2.57	1	1.00
رام الله	2	2.50	0.87	1.62	2.87
سلواد	0.83	1.25	2.87	1	2.66
الظاهرية	0.83	1.12	1.00	0.75	2.71
حلحول	1.83	2.25	1.50	0.62	1.83
الخليل	1.75	1.75	2.85	1.75	1.25
يطا	1.75	1.62	0.50	1.62	2.57
الدوحة	1.33	0.87	1.12	0.5	0.5
بيت لحم	2.25	1.25	0.00	0.75	1
المتوسط	1.39	1.40	2.07	1.13	1.77

يتضح من الجدول رقم (11) أعلاه أنّ مستوى الإفصاح والشفافية في البلديات عينة الدراسة التي يبلغ عددها 16 بلدية متدنٍ.

جدول رقم (12): ملخص معدلات المؤشّرات

المحور	معدل المحور	الدرجة	الترتيب
المحور الأول	1.39	متدنية	الترتيب الرابع
المحور الثاني	1.40	متدنية	الترتيب الثالث
المحور الثالث	2.07	متوسطة	الترتيب الأول
المحور الرابع	1.13	متدنية	الترتيب الخامس
المحور الخامس	1.77	متوسطة	الترتيب الثاني
المعدل العام	1.55	متدنية	



يتضح من الجدول رقم (12) والرسم البياني أعلاه حصول المحور الثالث المتعلق بالإدارة المالية للهيئة المحلية على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 2.07 أي بدرجة متوسطة، بينما حصل المحور الخامس المتعلق بالتخطيط الحضري/ المدني على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 1.77 أي بدرجة متوسطة، فيما حصل المحور الثاني المتعلق بالإدارة العامة للهيئة المحلية على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 1.40 أي بدرجة متدنية، بينما حصل المحور الأول المتعلق بمعلومات حول الهيئة المحلية، والموظفين، والمؤسسات التابعة لها على المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 1.39 أي بدرجة متدنية، فيما حصل المحور الرابع المتعلق بإجراءات التعيين ( التوظيف) والمشتريات على المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 1.13 أي بدرجة متدنية أيضاً.



جدول رقم (13) المتعلق بنتائج أعلى وأدنى محور للبلديات:

أدنى محور	أعلى محور	من حيث البلدية
المحور رقم (4) المتعلق بإجراءات التعيين (التوظيف)، والمشتريات بمتوسط 0.87	المحور رقم (3) المتعلق بالإدارة المالية للهيئة المحلية بمتوسط 3.75	الرام
المحور رقم (4) المتعلق بإجراءات التعيين (التوظيف)، والمشتريات بمتوسط 1.50	المحور رقم (3) المتعلق بالإدارة المالية للهيئة المحلية بمتوسط 3.42	بدو
المحور رقم (2) المتعلق بالإدارة العامة للهيئة المحلية بمتوسط 0.71	المحور رقم (3) المتعلق بالإدارة المالية للهيئة المحلية بمتوسط 3.50	بيت عنان
المحور رقم (1) المتعلق بمعلومات حول الهيئة المحلية، والموظفين، والمؤسسات التابعة لها، والمحور رقم (2) المتعلق بالإدارة العامة للهيئة المحلية بمتوسط 83.0	المحور رقم (3) المتعلق بالإدارة المالية للهيئة المحلية بمتوسط 2.28	اليامون
المحور رقم (2) المتعلق بالإدارة العامة للهيئة المحلية بمتوسط 1	المحور رقم (3) المتعلق بالإدارة المالية للهيئة المحلية بمتوسط 42.3	الزبابدة
المحور رقم (4) المتعلق بإجراءات التعيين (التوظيف)، والمشتريات بمتوسط 50.1	المحور رقم (3) المتعلق بالإدارة المالية للهيئة المحلية بمتوسط 3.00	سلفيت
المحور رقم (2) المتعلق بالإدارة العامة للهيئة المحلية بمتوسط 0.25	المحور رقم (3) المتعلق بالإدارة المالية للهيئة المحلية بمتوسط 2.12	بيتونيا
المحور رقم (1) المتعلق بمعلومات حول الهيئة المحلية، والموظفين، والمؤسسات التابعة لها، والمحور رقم (4) المتعلق بإجراءات التعيين (التوظيف)، والمشتريات، والمحور رقم (5) المتعلق بالتخطيط الحضري/ المدني بمتوسط 1	المحور رقم (3) المتعلق بالإدارة المالية للهيئة المحلية بمتوسط 57.2	بيبرزيت
المحور رقم (3) المتعلق بالإدارة المالية للهيئة المحلية بمتوسط 0.87	المحور رقم (5) المتعلق بالتخطيط الحضري/ المدني بمتوسط 2.87	رام الله
المحور رقم (1) المتعلق بمعلومات حول الهيئة المحلية، والموظفين، والمؤسسات التابعة لها بمتوسط 83.0	المحور رقم (3) المتعلق بالإدارة المالية للهيئة المحلية بمتوسط 2.87	سلواد
المحور رقم (4) المتعلق بإجراءات التعيين (التوظيف)، والمشتريات بمتوسط 0.75	المحور رقم (5) المتعلق بالتخطيط الحضري/ المدني بمتوسط 2.71	الظاهرية
المحور رقم (4) المتعلق بإجراءات التعيين (التوظيف)، والمشتريات بمتوسط 0.62	المحور رقم (2) المتعلق بالإدارة العامة للهيئة المحلية بمتوسط 2.25	حلحول
المحور رقم (5) المتعلق بالتخطيط الحضري/ المدني بمتوسط 1.25	المحور رقم (3) المتعلق بالإدارة المالية للهيئة المحلية بمتوسط 85.2	الخليل
المحور رقم (3) المتعلق بالإدارة المالية للهيئة المحلية بمتوسط 5.0	المحور رقم (5) المتعلق بالتخطيط الحضري/ المدني بمتوسط 2.25	يطا
المحور رقم (4) المتعلق بإجراءات التعيين (التوظيف)، والمشتريات، والمحور رقم (5) المتعلق بالتخطيط الحضري/ المدني بمتوسط 5.0	المحور رقم (1) المتعلق بمعلومات حول الهيئة المحلية، والموظفين، والمؤسسات التابعة لها بمتوسط 1.33	الدوحة
المحور رقم (3) المتعلق بالإدارة المالية للهيئة المحلية بمتوسط 0	المحور رقم (1) المتعلق بمعلومات حول الهيئة المحلية، والموظفين، والمؤسسات التابعة لها بمتوسط 2.25	بيت لحم

بناءً على الجداول رقم (6) و(7) وتحليلها تُظهر النتائج أنّ بلدية الرام حصل فيها المحور رقم (3) المتعلق بالإدارة المالية للهيئة المحلية على أعلى محور بمتوسط 3.75، بينما حصل المحور رقم (4) المتعلق بإجراءات التعيين (التوظيف)، والمشتريات على أدنى محور بمتوسط 0.87، أما فيما يتعلق ببلدية بدو فحصل المحور رقم (3) المتعلق بالإدارة المالية للهيئة المحلية على أعلى محور بمتوسط 3.42، بينما حصل المحور رقم (4) المتعلق بإجراءات التعيين (التوظيف) والمشتريات على أدنى محور بمتوسط 1.50.

أما فيما يتعلق ببلدية بيت عنان فحصل المحور رقم (3) المتعلق بالإدارة المالية للهيئة المحلية على أعلى محور بمتوسط 3.50، بينما حصل المحور رقم (2) المتعلق بالإدارة العامة للهيئة المحلية على أدنى محور بمتوسط 0.71، وفيما يتعلق ببلدية اليامون فحصل المحور رقم (3) المتعلق بالإدارة المالية للهيئة المحلية على أعلى محور بمتوسط 2.28، بينما حصل المحور رقم (1) المتعلق بمعلومات حول الهيئة المحلية، والموظفين، والمؤسسات التابعة لها، والمحور رقم (2) المتعلق بالإدارة العامة للهيئة المحلية على أدنى محور بمتوسط 0.83، أما فيما يتعلق ببلدية الزبابدة حصل المحور رقم (3) المتعلق بالإدارة المالية للهيئة المحلية على أعلى محور بمتوسط 3.42، بينما حصل المحور رقم (2) المتعلق بالإدارة العامة للهيئة المحلية على أدنى محور بمتوسط 1، أما فيما يتعلق ببلدية سلفيت حصل المحور رقم (3) المتعلق بالإدارة المالية للهيئة المحلية على أعلى محور بمتوسط 3.00، بينما حصل المحور رقم (4) المتعلق بإجراءات التعيين (التوظيف)، والمشتريات على أدنى محور بمتوسط 1.50.

أما فيما يتعلق ببلدية بيتونيا حصل المحور رقم (3) المتعلق بالإدارة المالية للهيئة المحلية على أعلى محور بمتوسط 2.12، بينما حصل المحور رقم (2) المتعلق بالإدارة العامة للهيئة المحلية على أدنى محور بمتوسط 0.25، أما فيما يتعلق ببلدية بيرزيت حصل المحور رقم (3) المتعلق بالإدارة المالية للهيئة المحلية على أعلى محور بمتوسط 2.57، بينما حصل المحور رقم (1) المتعلق بمعلومات حول الهيئة المحلية، والموظفين، والمؤسسات التابعة لها، والمحور رقم (4) المتعلق بإجراءات التعيين (التوظيف)، والمشتريات، والمحور رقم (5) المتعلق بالتخطيط الحضري/ المدني على أدنى محاور بمتوسط 1.

أما فيما يتعلق ببلدية رام الله حصل المحور رقم (5) المتعلق بالتخطيط الحضري/ المدني بمتوسط على أعلى محور بمتوسط 2.87، بينما حصل المحور رقم (3) المتعلق بالإدارة المالية للهيئة المحلية على أدنى محور بمتوسط 0.87، أما فيما يتعلق ببلدية سلواد حصل المحور رقم (3) المتعلق بالإدارة المالية للهيئة المحلية على أعلى محور بمتوسط 2.87، بينما حصل المحور رقم (1) المتعلق بمعلومات حول الهيئة المحلية، والموظفين، والمؤسسات التابعة لها على أدنى محور بمتوسط 0.83، أما فيما يتعلق ببلدية الظاهرية حصل المحور رقم (5) المتعلق بالتخطيط الحضري/ المدني على أعلى محور بمتوسط 2.71، بينما حصل المحور رقم (4) المتعلق بإجراءات التعيين (التوظيف)، والمشتريات على أدنى محور بمتوسط 0.75.

أما فيما يتعلق ببلدية حلحول حصل المحور رقم (2) المتعلق بالإدارة العامة للهيئة المحلية على أعلى محور بمتوسط 2.25، بينما حصل المحور رقم (4) المتعلق بإجراءات التعيين (التوظيف) والمشتريات على أدنى محور بمتوسط 0.62، أما فيما يتعلق ببلدية الخليل حصل المحور رقم (3) المتعلق بالإدارة المالية للهيئة المحلية على أعلى محور بمتوسط 2.85، بينما حصل المحور رقم (5) المتعلق بالتخطيط الحضري/ المدني على أدنى محور بمتوسط 1.25، أما فيما يتعلق ببلدية يطا حصل المحور رقم (5) المتعلق بالتخطيط الحضري/ المدني على أعلى محور بمتوسط 2.25، بينما حصل المحور رقم (3) المتعلق بالإدارة المالية للهيئة المحلية على أدنى محور بمتوسط 0.5.

وفيما يتعلق ببلدية الدوحة حصل المحور رقم (1) المتعلق بمعلومات حول الهيئة المحلية، والموظفين، والمؤسسات التابعة لها على أعلى محور من المحاور بمتوسط 1.33، بينما حصل المحور رقم (4) المتعلق بإجراءات التعيين (التوظيف) والمشتريات والمحور رقم (5) المتعلق بالتخطيط الحضري/ المدني على أدنى محاور بمتوسط 0.5، أما فيما يتعلق ببلدية بيت لحم حصل المحور رقم (1) المتعلق بمعلومات حول الهيئة المحلية، والموظفين، والمؤسسات التابعة لها على أعلى محور من المحاور بمتوسط 2.25، بينما حصل المحور رقم (3) المتعلق بالإدارة المالية للهيئة المحلية على أدنى محور بمتوسط 0.

## استنتاج

حصل المحور الثالث المتعلق بالإدارة المالية للهيئة المحلية على أعلى علامة في العدد الأكبر من البلديات المشمولة في العينة لحصوله على أكثر تكرار كأعلى محور بمعدل عشر مرات، بينما حصل المحور الرابع المتعلق بإجراءات التعيين (التوظيف) والمشتريات على أدنى المحاور تكراراً من حيث أعلى محور حيث أنه لم يذكر نهائياً كأعلى محور في أية بلدية.

فيما حصل المحور الرابع المتعلق بإجراءات التعيين (التوظيف) والمشتريات على أعلى تكرار من حيث أدنى محور بمعدل سبع مرات، بينما حصل المحور الأول المتعلق بمعلومات حول الهيئة المحلية، والموظفين، والمؤسسات التابعة لها، والمحور الثالث المتعلق بالإدارة المالية للهيئة المحلية، والمحور الخامس المتعلق بالتخطيط الحضري/ المدني على أدنى تكرار من حيث أدنى محور بمعدل ثلاث مرات.

## النتائج العامة للتقرير

1. بلغ المتوسط الحسابي للمحاور الخمس لكافة البلديات 1.55 أي بدرجة متدنية، ما يعني أنّ مستوى درجة الإفصاح والشفافية في البلديات عينة الدراسة التي يبلغ عددها 16 بلدية كان متدنياً.
2. حصل المحور الثالث المتعلق بالإدارة المالية للهيئة المحلية على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 2.07 أي بدرجة متوسطة، بينما حصل المحور الخامس المتعلق بالتخطيط الحضري/ المدني على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 1.77 أي بدرجة متوسطة، فيما حصل المحور الثاني المتعلق بالإدارة العامة للهيئة المحلية على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 1.40 أي بدرجة متدنية، بينما حصل المحور الأول المتعلق بمعلومات حول الهيئة المحلية، والموظفين، والمؤسسات التابعة لها على المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 1.39 أي بدرجة متدنية، فيما حصل المحور الرابع المتعلق بإجراءات التعيين (التوظيف) والمشتريات على المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 1.13 أي بدرجة متدنية.
3. حصل المحور الثالث المتعلق بالإدارة المالية للهيئة المحلية على أعلى علامة في العدد الأكبر من البلديات المشمولة في العينة لحصوله على أكثر تكرار كأعلى محور بمعدل عشر مرات، بينما حصل المحور الرابع المتعلق بإجراءات التعيين (التوظيف) والمشتريات على أدنى المحاور تكراراً من حيث أعلى محور حيث أنه لم يذكر نهائياً كأعلى محور في أية بلدية.
4. حصل المحور الرابع المتعلق بإجراءات التعيين (التوظيف) والمشتريات على أعلى تكرار من حيث أدنى محور بمعدل سبع مرات، بينما حصل المحور الأول المتعلق بمعلومات حول الهيئة المحلية، والموظفين، والمؤسسات التابعة لها، والمحور الثالث المتعلق بالإدارة المالية للهيئة المحلية، والمحور الخامس المتعلق بالتخطيط الحضري/ المدني على أدنى تكرار من حيث أدنى محور بمعدل ثلاث مرات.
5. يتضح من خلال الفحص الذي تم إجراؤه، وجود عدد من البلديات التي لا تمتلك موقعاً إلكترونيّاً رسمياً على شبكة الإنترنت وتمتلك فقط صفحات على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، وأنّ هناك عدداً من البلديات التي تعتمد بشكل كامل في نشرها للمعلومات على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، حيث إنّ هذا الاعتماد الكلي يؤثر سلباً على مستوى الشفافية والإفصاح عن المعلومات في البلدية، ويرجع ذلك إلى أنّ موقع فيسبوك هو بالمجمل منصة إخبارية، تعمل على مشاركة الأخبار القصيرة المختصرة نوعاً ما، بالتالي فإن اعتماد البلدية على الفيسبوك لوحده كآلية للنشر غير كافٍ، فالمعلومات التي تنشر قد تختفي مع كثرة المنشورات وبالتالي يصعب الوصول إليها، كما أنّ الموقع لا يلبي الكفاءة المطلوبة في النشر والإفصاح عن المعلومات المقررة وفق القوانين والأنظمة كالتقارير المالية والإدارية المفصلة، والخطط الاستراتيجية وغيرها.
6. عدم وجود نماذج موحدة لكل البلديات للحصول على المعلومات، بحيث توفر الوقت والسلاسة والسهولة في تعبئتها من قبل المواطنين للحصول على المعلومات التي يحتاجونها ضمن تلك القوالب الموحدة، فمن جهة تعمل تلك النماذج على سهولة توفير المعلومة، وتعمل من جهة أخرى على توضيح مستوى الشفافية والإفصاح الذي تقوم به البلدية.
7. عدم وجود قوالب موحدة لكل البلديات لغرض نشر المعلومات، بمعنى أنّ هذه القوالب الموحدة تعمل على توضيح وإبراز كافة المعلومات التي يقع على عاتق البلدية نشرها بالإلزام والإجبار بقوة القانون وبموجب هذه القوالب الموحدة، بالإضافة إلى إظهار المعلومات الأخرى التي تكون البلدية مخيرة في نشرها من عدمه.
8. ضعف الوعي لدى العاملين في البلديات بمبادئ الشفافية، وبأهميتها في تحقيق الشفافية والإفصاح عن المعلومات للمجتمع المحلي، ما يعزز ثقة المواطنين والمجتمع المحلي بالبلدية، ويضمن بيئة ومجتمعاً نزيهاً خالياً من الفساد، إلا أنّ قلة المعرفة بهذه المبادئ وبضرورة تطبيقها في أعمال الهيئات المحلية يؤدي إلى ظهور نتائج عكسية فيما يتعلق بشفافية ونزاهة الهيئات المحلية.
9. يرجع السبب وراء ضعف مستويات الشفافية في الهيئات المحلية إلى التقصير من قبل الجهات الحكومية الرقابية كوزارة الحكم المحلي، وديوان الرقابة المالية والإدارية، وضعف الجهود الرقابية والمحاسبية على نشر المعلومات الواجب نشرها من قبل الهيئات المحلية.



10. وجود ضعف وتقصير في عمل وحدات العلاقات العامة في الهيئات المحلية بشكل عام، حيث إنّها الدائرة المسؤولة عن الإفصاح العام ونشر كافة المعلومات اللازمة، إلا أنّ هناك عدداً كبيراً من البلديات تعاني من خلل فني في مواقعها الإلكترونية الرسمية، فبعضها لا تفتح من الأساس، والبعض الآخر يوجد فيه عطل في بعض الأيقونات التي لا تعرض محتواها رغم وجودها، بالإضافة إلى عدم وجود تحديث وتطوير مستمر على هذه المواقع بما يضمن النشر والإفصاح اللازم لكافة المعلومات المطلوبة.

11. من الآليات التي تعتمد عليها البلديات في نشر المعلومات وحصول المواطنين عليها، حضور المواطن إلى مقر البلدية بشكل شخصي، إلا أنّ ذلك لا يتماشى مع التطورات الحديثة والتكنولوجيا وتطبيقاتها التي وجدت لتسهّل حياة المواطن وتوفر له المعلومة في أي وقت وبالسرعة الفائقة، فلم تعد آلية الحضور الشخصي وسيلة فاعلة ومرغوبة من قبل المواطنين.

## التوصيات العامة للتقرير

1. ضرورة تعزيز مستوى الإفصاح والشفافية في البلديات من خلال قيامها بتبني استراتيجية للإفصاح والنشر لكافة المعلومات والأعمال التي تقوم بها.
2. ضرورة قيام البلديات بتعزيز النشر والإفصاح فيما يتعلق بالمحور الرابع حول إجراءات التعيين (التوظيف) والمشتريات كونه حصل على المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 1.13 أي بدرجة متدنية.
3. دعوة بلدية الدوحة إلى تكثيف جهودها في الالتزام بالنشر والإفصاح عن المعلومات والأعمال التي تقوم بها، وذلك نتيجة لحصولها على المرتبة السادسة عشرة من حيث معدلات الإفصاح بمتوسط حسابي 0.86 أي بدرجة متدنية.
4. إلزام البلديات التي لا يوجد لديها موقع إلكتروني رسمي على شبكة الإنترنت بضرورة إنشائه، وتصميمه لغرض اعتماده كآلية أساسية للنشر والإفصاح عن المعلومات المطلوبة ضمن مؤشر الشفافية، ذلك إلى جانب استخدام موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك كآلية ثانوية داعمة ومكملة لنشر المعلومات وإعلام المواطنين بقيام البلدية بنشر معلومات على الموقع الإلكتروني الرسمي، على اعتبار أن الفيسبوك أكثر مشاهدة وتصفحاً من قبل المواطنين والمجتمع المحلي.
5. دعوة وزارة الحكم المحلي إلى ضرورة تصميم نماذج موحدة وتعميمها على كافة البلديات بما يشمل نموذجاً موحداً لتسهيل الحصول على المعلومات من قبل المواطنين، ونموذجاً موحداً لنشر المعلومات الواجب نشرها من قبل البلدية.
6. العمل على رفع الوعي لدى العاملين في الهيئات المحلية بأهمية قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة، وبضرورة تطبيقها في أعمال الهيئات المحلية، من خلال عقد ورش عمل وحملات توعوية بأهمية وماهية المؤشّر وأهدافه.
7. العمل على تصميم تطبيقات ذكية يمكن تحميلها على الأجهزة الذكية، وربطها بكل بلدية، بحيث تعمل على إرسال إشعارات وتبليغات للمواطنين على هواتفهم المحمولة حول قيام البلدية بالنشر والإفصاح عن أيّة معلومة مهمة كالتقارير المالية والإدارية، والخطط، والاجتماعات، ونشر الموازنات وغيرها، أو أي حدث متعلق بالبلدية وأعمالها.
8. تعزيز وتفعيل دور دوائر العلاقات العامة وتكثيف جهودها في مجال إنشاء، وتطوير، وتحديث المواقع الإلكترونية الرسمية، ونشر المعلومات بتفاصيلها لكي يتمكن المواطنين من الاطلاع عليها.
9. تكثيف وتعزيز الجهود الرقابية من قبل الجهات الرقابية الحكومية على نشر المعلومات من قبل الهيئات المحلية والالتزامها بذلك، من خلال العمل على تكليف أشخاص متفرغين لتتبع ورقابة المواقع الإلكترونية للبلديات المختلفة والرقابة على قيامها بالنشر من عدمه واتخاذ إجراءات رادعة في حال تخلفها عن ذلك.
10. توعية المواطنين وتعريفهم بشكل أكبر بحقوقهم كحقهم في الوصول والحصول على المعلومات، من خلال نشر أدلة توعوية، وعقد ندوات وورشات توعوية، فعندما يعلم المواطن بحقوقه يصبح هو أكثر جهة رقابية فاعلة على الهيئات المحلية، ويسائل ويحاسب ويطالب بالمعلومات حتى يضمن أعلى درجات النزاهة والشفافية الممكنة.
11. تعزيز مفهوم أنّ الهيئة المحلية مساءلة أمام ناخبها (المواطنين) لدى المجلس المحلي والعاملين فيه.

وهنا نود الاستئناس أيضا بما قدمته التقارير السابقة للمؤشر لضمان تحقق الفائدة والتأكيد على أهمية التوصيات المقترحة:

1. ضرورة الإسراع بسن قانون الحق في الحصول على المعلومات، لما له من علاقة مباشرة بمفاهيم الشفافية والمساءلة، وبيان الجوانب المهمة في عمليات النشر والإفصاح.
2. ضرورة تمكين الهيئات المحلية من امتلاك نظم معلومات موحدة تساعدها في حفظ وأرشفة كافة البيانات المالية والإدارية والبرامجية من أجل نشرها لاحقاً بسهولة وبطريقة مهنية ودورية.
3. ضرورة تعزيز نظم المساءلة الرسمية والشعبية (المساءلة المجتمعية) للهيئات وقيادتها للتأكد من التزامها بمبادئ الشفافية والنزاهة، ووضع خطة واضحة لمأسسة أدوات المساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية وخاصة تنفيذ جلسات الاستماع، واللقاءات المفتوحة مع المواطنين، وفتح جلسات المجلس البلدي للجمهور.
4. التأكيد على قيام البلديات بنشر بنود مؤشّر الشفافية التي يغلب القصور فيها، وخاصة الموازنات العامة والتقارير المالية، وقرارات المجلس البلدي، والخطة الاستراتيجية، ومدونات السلوك الخاصة برئيس المجلس البلدي وأعضائه وموظفيه، وسياسات الشراء، والعقود، والعطاءات، والأنظمة والإجراءات وأدلة العمل، وأصول الهيئة المحلية وممتلكاتها<sup>7</sup>.

## قائمة المصادر والمراجع

1. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، الطبعة الخامسة، فلسطين، 2019م.
2. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، تقرير مؤشّر الشفافية ومدى تطبيقه في أعمال الهيئات المحلية المصنفة (C) في الضفة الغربية، 2019م، ص 6-7.
3. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، نظام تقييم النزاهة في هيئات الحكم المحلي، بيئة النزاهة في بلدية رام الله «دراسة حالة»، 2014م، ص 33.
4. أبو زايد، محمد، مؤشّر الشفافية الدولي ومدى تطبيقه في أعمال الهيئات المحلية الفلسطينية لمناطق الوسط والجنوب—الدورة الرابعة، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، 2019م.
5. الداعور، إسلام، مدى تطبيق معايير الحوكمة الجيدة في بلديات الضفة الغربية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل، 2008م، ص 50-51.
6. خضير، هيثم، تقرير مؤشّر الشفافية ومدى تطبيقه في أعمال الهيئات المحلية الفلسطينية، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، 2019م.
7. زايد، معتصم، تقرير مؤشّر الشفافية ومدى تطبيقه في أعمال الهيئات المحلية الفلسطينية بلديات شمال الضفة الغربية، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، 2019م.
8. المواقع الإلكترونية وصفحات الفيسبوك لكافة البلديات التي ينطبق عليها هذا التقرير وهي كالتالي:

— بلدية الخليل

الموقع الرسمي للبلدية على الفيسبوك <https://www.facebook.com/Hebron.Municipality>

الموقع الإلكتروني الرسمي للبلدية <http://www.hebron-city.ps>

— بلدية يطّا

الموقع الرسمي للبلدية على الفيسبوك <https://www.facebook.com/YattaMuni>

الموقع الإلكتروني الرسمي للبلدية <http://yatta-munc.org>

— بلدية رام الله

الموقع الرسمي للبلدية على الفيسبوك <https://www.facebook.com/R.Municipality>

الموقع الإلكتروني الرسمي للبلدية <https://www.ramallah.ps>

— بلدية بيتونيا

الموقع الرسمي للبلدية على الفيسبوك <https://www.facebook.com/Bietunia-Municipality>

— بلدية اليامون

الموقع الرسمي للبلدية على الفيسبوك <https://www.facebook.com/alyamounmunicipality>

— بلدية الزبابدة

الموقع الرسمي للبلدية على الفيسبوك <https://www.facebook.com/groups/182886735054705>

الموقع الإلكتروني الرسمي للبلدية <http://www.alzababdeh.ps>

— بلدية الظاهرية

الموقع الرسمي للبلدية على الفيسبوك <https://www.facebook.com/AldahriehPS>

الموقع الإلكتروني الرسمي للبلدية <http://www.aldahrieh.ps>

— بلدية بدو

الموقع الرسمي للبلدية على الفيسبوك <https://www.facebook.com/biddomunicipality>

— بلدية بيت عنان

الموقع الرسمي للبلدية على الفيسبوك <https://www.facebook.com>

— بلدية بيت لحم

الموقع الرسمي للبلدية على الفيسبوك <https://www.facebook.com/bethlehem.municipality>

الموقع الإلكتروني الرسمي للبلدية <https://bethlehem-city.org>

— بلدية الرام

الموقع الرسمي للبلدية على الفيسبوك <https://www.facebook.com/Al-Ram-Municipality>

— بلدية بيرزيت

الموقع الرسمي للبلدية على الفيسبوك <https://www.facebook.com/Birzeit-Municipality>

الموقع الإلكتروني الرسمي للبلدية <http://bztmun.ps>

— بلدية حلحول

الموقع الرسمي للبلدية على الفيسبوك <https://www.facebook.com/Halhul.Municipality>

الموقع الإلكتروني الرسمي للبلدية <http://halhul-city.ps/site>

— بلدية سلواد

الموقع الرسمي للبلدية على الفيسبوك <https://www.facebook.com/Silwad.Municipality>

الموقع الإلكتروني الرسمي للبلدية <http://www.silwad.ps>

— بلدية سلفيت

الموقع الرسمي للبلدية على الفيسبوك <https://www.facebook.com/salfeetmun>

الموقع الإلكتروني الرسمي للبلدية <http://www.salfeet.org>

— بلدية الدوحة

الموقع الرسمي للبلدية على الفيسبوك <https://www.facebook.com>

الموقع الإلكتروني الرسمي للبلدية <https://aldohamunicipality.org>

9. المقابلات الهاتفية مع كافة البلديات التي ينطبق عليها هذا التقرير.





الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) المؤسسة الفلسطينية المعتمدة من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ العام 2006، تأسس في العام 2000 من مجموعة من المؤسسات الأهلية الفاعلة في مجال الديمقراطية والحكم الصالح وحقوق الإنسان، سعياً لتحقيق رؤيته نحو «مجتمع فلسطيني خالٍ من الفساد».

يسعى الائتلاف حالياً إلى خلق وقيادة حراك مجتمعي عبر قطاعي مناهض للفساد، والإسهام في إنتاج ونقل وتوطين المعرفة بالفساد ومكافحته على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. يحرص ائتلاف أمان على القيام بدوره الرقابي Watchdog على النظام الوطني للنزاهة بالتركيز على المشاركة المجتمعية وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام في الرقابة والمساءلة وخلق بيئة محصنة ومساهمة في الكشف عن جرائم الفساد والحد من انتشاره.

رام الله: عمارة الريماوي -الطابق الأول -شارع الإرسال ص.ب: رام الله 339 القدس 69647

هاتف 2989506 -022974949 فاكس: 022974948

غزة: شارع جبوش، متفرع من شارع الشهداء - عمارة دريم / الطابق الثالث

تلفاكس: 082884767 تلفاكس 082884766

الموقع الإلكتروني: [www.aman-palestine.org](http://www.aman-palestine.org)

     /AmanCoalition

برنامج أمان بتمويل مشكور من حكومات النرويج ولكسمبورغ وهولندا / UNDP

